تاريخ فن شرح الحديث التحليلى

يمتد تاريخ هذا الفن امتداد تدوين الحديث في عصره الذهبي؛ زمنَ تأليف الجوامع والأجزاء الحديثية في العقائد والآداب والرقائق وغيرها والكتب الخادمة لها ككتب غريب الحديث والناسخ والمنسوخ والتعريف بمصطلح الحديث وعلم الرجال وكتب السؤالات والعلل وما كُتب في متون السنة وألفاظها في الفقه وأصوله، وكذا فنون البلاغة والنحو والإعراب والصرف ومعاني المفردات.

ومصادر هذه العلوم بتعدد أنواعها وتطور مراحلها يدلك علىٰ أن تاريخ شرح الحديث التحليلي مر بمراحل عدة حتىٰ وصل في مرحلةٍ تتوارد علىٰ الحديث الواحد كل ما يمكن أن يخدمه من المصادر المتنوعة الخادمة في تحليله وشرحه، لكنه ما وصل إلىٰ أحسن مراحله إلا بعد أن استرعىٰ الشُّرَّاح السابقون الإفراد بالتصنيف، بعد أن مرّ الحديث في عهد النبوة بلبناته الأساسية في رعاية الحديث وإتقانه والتثبت فيه، ولا أدل علىٰ ذلك ذاك الأعرابي الذي جاء مستثبتا من النبي ﷺ في حديثه، فعن أنس بن مالك، يقول: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل علىٰ جمل، فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: يا ابن عبد المطلب؟! فقال له النبي

ﷺ: «**قد أجبتك**». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك؟ فقال: «**سلْ عما بدا لك**» فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آلله أرسلك إلىٰ الناس كلهم؟ فقال: «**اللهم؛ نعم**». الحديث وفيه سؤاله عن الصلوات الخمس وعن الصوم والصدقة[1]، وأمر النبي ﷺ بحفظ لفظ الحديث كما هو، والتفقه فيه وحث علىٰ ذلك بقوله: «**نضر الله عبدا سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه، ورب حامل الفقه إلىٰ من هو أفقه منه**»، وفي لفظ: «**فوعاها ثم أداها إلىٰ من لم يسمعها...**»[2]، ويكاد يكون هذا الحديث أبرز الأحاديث التي تؤسس للاعتناء بالحديث التحليلي، وتجعل المعتني به مفضلا علىٰ غيره، فالحديث يحث علىٰ حمل الحديث والتفقه فيه، وذلك بالعناية به سندا ومتنا، والعناية بفقهه ونشره، وفقهه يحتاج لشرح غريبه ومعناه تفصيلا وإجمالا وبيان عدم اختلافه مع غيره، وغير ذلك مما يدخل فيه مما سبق ذكره من توالي صنوف العلم في خدمة الحديث النبوي

---

(١) «صحيح البخاري»: كتاب العلم-باب ما جاء في العلم وقوله تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]، القراءة والعرض علىٰ المحدث: (١/ ٣٤ح٦٣): و«صحيح مسلم»: كتاب الإيمان (١/ ٣٢ح١٠)، ثم قال الأعرابي بعد أسئلته: "آمنت بما جئت به"، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٥٢) عن قوله هذا: «يحتمل أن يكون إخبارا، وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وأنه حضر بعد إسلامه **مستثبتا** من الرسول ﷺ ما أخبره به رسوله إليهم».

(٢) «مسند أحمد» (٣/ ٢٢٥ ح١٣٣٧٤وح ١٦٧٨٤)، وانظر زيادة: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (١/ ٤٠٣ ح٤٠٤).

رواية ودراية، وفي تاريخ السنة النبوية جزئيات كثيرة متناثرة هنا وهناك تبيّن أن للحديث التحليلي جذور ينتمي إليها.. وفي أسئلة الصحابة الكرام ﷺ لنبيهم ﷺ بما يشكل عليهم وبيانه ﷺ، والأمثلة في هذا عديدة، بل في أسئلة النبي ﷺ لهم ﷺ فيها التحريض علىٰ فقه الرواية والتأمل فيها، ومنه قول الإمام البخاري: "باب طرح الإمام المسألة علىٰ أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم"، ثم أسند إلىٰ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: «**إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم! حدثوني ما هي؟**» قال: فوقع الناس في شجر البوادي. قال عبد الله: فوقع في نفسي أنها النخلة. ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: «**هي النخلة**»[1].

وفي موضع آخر بوب عليه البخاري بقوله: "باب الفهم في العلم": وفيه قول ابن عمر: فأردت أن أقول هي النخلة؛ فإذا أنا أصغر القوم فسكت[2]. وذكره البخاري مستفيدا قوله ﷺ للصحابة: «**فحدثوني ما هي؟**»، وقول الصحابة له: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ فقال البخاري: "باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا"، وفيه قول ابن عمر: «فاستحييت»[3]، ولأجل هذا اللفظ من ابن عمر بوّب عليه الإمام البخاري في موضع رابع بقوله: "باب

(١) «صحيح البخاري»: كتاب العلم-باب ما جاء في العلم (١/ ٣٤ح٦٢)، وهو في «صحيح مسلم» أيضا: كتاب الإيمان (٨/ ١٣٧ح٣٢).

(٢) «صحيح البخاري»: كتاب العلم (١/ ٣٩ح٧٢).

(٣) «صحيح البخاري»: كتاب العلم (١/ ٣٤ح٦١).

الحياء في العلم"[1]، يريد أن لا حياء في العلم؛ لأنه ذكر لفظا لم يذكره في روايات سابقة: وهي تحريض عمر لابنه حين أعلمه عبد الله بعد انتهاء المجلس بأنه علم الجواب-كما سيأتي-، وكرره البخاري في: "باب ما لا يستحي من الحق للتفقه في الدين" لتلك النكتة[2]. ومن بديع صنع البخاري وكمال فقهه أن ذكره في موطن سادس في "باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال"، وذكر فيه الحديث وأتىٰ بلفظ يدل لترجمته، وهو قول ابن عمر: «فلما خرجت مع أبي قلت: يا أبتاه؛ وقع في نفسي أنها النخلة، قال: ما منعك أن تقولها لو كنت قلتها كان أحب إلي من كذا وكذا. قال: ما منعني إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمتما فكرهت»[3]. كل ذلك أردته ليبرز لنا مثالا واحدا لمرحلة التحليل العملي في مرحلتين زمن النبي ﷺ وصحابته، وزمن الإمام البخاري والوقوف علىٰ المراحل الجزئية بين هذين الزمنين في الحديث التحليلي ظاهر العناية به سندا ومتنا، وبيِّنٌ في صنيع البخاري مدىٰ العناية في الروايات وألفاظها -مع كثرة تخريجها- بما يخدم شرح الحديث ودقة الاستنباط الفقهي تحت تلك الكتب والأبواب الفقهية مصحوبا بعناية الإسناد وصحة الرواية، وهذه أسس الحديث التحليلي تدل علىٰ أن الفن أصيل؛ وإن كان هو بالمعنىٰ الاصطلاحي متأخرا، لكن جذوره في زمن النبوة ظاهر حتىٰ

(١) «صحيح البخاري»: كتاب العلم (١/ ٦٠ح١٣٠).

(٢) «صحيح البخاري»: كتاب الأدب (٥/ ٢٢٦٨ح٥٧٧١).

(٣) «صحيح البخاري»: كتاب العلم (١/ ٣٤ح٦٢).

بـ"حدثنا" و"أخبرنا" في سنده وبما يحتاج لشرح معنىٰ في متنه، لستُ بحاجة لذكر أفرادٍ كثيرةٍ تدل علىٰ فقه واستنباط رجال تربوا في المدرسة النبوية وعاينوا التنزيل واختارهم الله ﷻ لحمل الدين وتبليغه، ولينظر الباحث مثلا لذلك: كتاب «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» فقد سطر فيه مؤلفه شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) صورا من فقه الصحابة وحرصهم علىٰ تفقه النص النبوي، وعلىٰ اختلافهم في فهم النص ومدلوله إلا إنه كان محمودا، وكذا ليطالع الباحث في كتاب الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) «الإجابة لما استدركت عائشة علىٰ الصحابة» سيكتفي في إثبات لبنات مهمة في تحليل الحديث وشرحه عند الصحابة، الأمر نفسه في مدارسهم التي انتشرت في معمورة الأرض.. سيما عصر التابعين، وهكذا أخذ الحرص في حمل الحديث وروايته والتفقه فيه يبرز وتكتمل لبناته بحسب الحاجة إليه.. وصنيع البخاري المتقدم مثال من عشرات الأمثلة في هذا الكتاب العظيم يدل علىٰ تنوع الاستفادة من حديث واحد بدقة فقه واستنباط من خلال تراجم أبوابه مع الاعتناء بأسانيد تلك الروايات أن يشوبها ضعف أو نقد، وذلك كاف في بيان وجود الحديث التحليلي في عصر تدوين السنة الذهبي، وقبل زمن الإمام البخاري مرَّ بشيء من تأصيل قواعده في بعض العلوم، وأبرز من أسس له في بعض نواحيه الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) في كتابيه «الرسالة» و«اختلاف الحديث» ففي هذين الكتابين من الجوانب النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بشرح الحديث؛ ما يجعل الإمام الشافعي مؤسسا لكيفية شرح الحديث وتفهمه وفقَ ضوابط رصينة،

ولعلّ مدرسة الإمام مالك (ت: ١٧٩هـ) التي برزت في «موطئه» من حيث فقه الرواية والآثار بنظافة الأسانيد؛ قد جعلت من الإمام الشافعي طارقا لأبواب تخدم الحديث الشريف في شرحه وتحليله بإبداع قوانين استحقت الإفراد والتأصيل لها: كمختلف الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه وفنون الرواية كالتدليس والعنعنة وقضايا عدة تناولها الشافعي بنقاش فذّ وتحليل منصف في كتابه «الرسالة» وغيره .. وقد أسس لحجية الآحاد وأطال في الرد علىٰ القول بعدم حجية أخبار الآحاد[1]، وهذا منه تأسيس لأن الحديث التحليلي يعتمد في غالبه علىٰ أخبار الآحاد تأسيسا بالشرح لواحد منها واحتياجا في عرض بعضها علىٰ بعض في أبواب عدة فيبني بعضها علىٰ بعض ويقيد -ويخصص- بعضها ببعض، وكذا في باب النسخ وغيره[2]، بل إنه تكلّم في باب الإعلال وتصويب الروايات، ولم يسكت عن قضايا محورية لبناء علوم أخرىٰ.. فلم يسكت عن شبهة عدم حجية أخبار الآحاد؛ لأن السكوت عنها يكاد يسد أغلب أبواب التصنيف الحديثي ومنه شرح الحديث التحليلي، بل استطاع هذا الإمام أن يستقرئ ويستنبط القوانين التي تضبط حسن الفهم للنصوص، والتي سميت بعدُ بأصول الفقه وذاك مما يُحتاج إليه في الحديث التحليلي، ومنه توسعه في كتابه «الرسالة» في بيان ما نزل عاما ويدخله الخصوص، وكذا ما نزل عام في الظاهر ويراد به الخاص، وبيان النص الذي يبيّن سياقه معناه، والنص الذي

ىٰ غير ظاهره،

(١) يُنظر: «الرسالة» ص(٤٠٥) وما بعدها.

(٢) يُنظر مثلا: «الرسالة» ص(١٠٦) وما بعدها.

ىٰ غير ظاهره، وأن السنة منها ما هو مبيّن ومفصل ومكمل.. كل ذلك بفقرات رصينة؛ فكأنه أراد من تلك الأسس والقواعد أن تكون نواة لمن يعتني بشرح السنة ويتفقه فيها، ولقد وسّع الاحتجاج بالسنة فكان جديرًا بلقبه -في زمنه- عند أهل بغداد بلد المحدثين وحفاظها: "ناصر الحديث"[1]، وفي صنيع الجوامع عند البخاري ومسلم (ت: ٢٦١هـ) والترمذي (ت: ٢٧٩هـ) وكذا كتب السنن والأجزاء المفردة اعتناء لما في «موطأ» مالك و«الرسالة» للشافعي، ولست مُقصيا كتبا أسلفت فيها تأصيل أو تقعيد بما يعين علىٰ فهم هذا الفن أو شرح للحديث وبيان غريبه بل هناك المهم والمعين في بابه كغريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ) وأيضا لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، وأيضا لإبراهيم الحربي صاحب الإمام أحمد (ت: ٢٨٥هـ)، ففي هذا القرن اعتنىٰ الأئمة بشرح الحديث وإن لم يكن مستوعَبا لكل آلاته في الحديث الواحد، ومع ذلك كانت ملكة الاستنباط عند فحول الأئمة تبلغ ذروتها في تحليل الحديث الواحد وتنافس العلماء: مَن أكثرُهم استنباطا وذكرا لفوائد ومسائل حديث، فخذ مثلا المحدث الفقيه أبا العباس بن القاصّ الشافعي (ت: ٣٣٥هـ)[2]: تناول الشرح التحليلي-حديثا

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٤١١).

(٢) هو أحمد بن أبىٰ أحمد أبو العباس الطبريّ البغدادي الشافعي: أخذ الفقه عن أبىٰ العباس بن سريج، وحدث عن محمد بن عثمان بن أبىٰ شيبة ويوسف بن يعقوب القاضي. قال الشيخ أبو إسحاق: «كان ابن القاص من أئمة أصحابنا، صنف المصنفات». «سير

وفقها وأصولا- في حديث «يا أبا عمير»[1] في جزء مفرد بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح، ومن وجهين عن حميد عن أنس، ومن طريق محمد بن سيرين ... وذكر ابن القاصّ في أول كتابه: «أن بعض الناس عاب علىٰ أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها، ومثّل ذلك بحديث أبي عمير هذا. قال: وما درىٰ أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجها ثم ساقها مبسوطة..»[2]. ولعله أول من أفرد هذه الحديث بالتأليف، وأما ما نُقل عن الشافعي وقصته مع ابنة الإمام أحمد فليست بثابتة[3]،

=

أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٧٢)، وَ«طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٣/ ٥٩).

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك ﷺ يقول: إن كان النبي ﷺ ليخالطنا، حتىٰ يقول لأخ لي صغير: «**يا أبا عمير؛ ما فعل النغير**». لفظ البخاري: «صحيح البخاري» كتاب الأدب- باب الانبساط إلىٰ الناس: (٨/ ٣٠ ح٥٧٧٨)، وَ«صحيح مسلم»: كتاب الآداب (٣/ ١٦٩٢ ح٢١٥٠).

(٢) والجزء المذكور لم يَرَ عالم المطبوع، وما ذكرته هنا هو مما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٥٨٤) وزاد: «وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وتتبعت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة ...» ثم قال عن (٦٠) فائدة التي ذكرها ابن القاصّ: «فلخصتها مستوفيا مقاصده ثم أتبعته بما تيسر من الزوائد عليه...» ثم ساق الفوائد مع زياداته عليها.

(٣) القصة المشتهرة عن الإمام الشافعي في مبيته عند الإمام أحمد، واستنكار ابنة الإمام أحمد علىٰ الشافعي إذ لم تره في تلك الليلة التي باتها عندهم قائما في صلاة.. فكان من جواب الشافعي علىٰ ذلك أن العلم أفضل من قيام تلك الليلة في صلاة، وأنه آثر قيامه بالعلم علىٰ صلاة النفل تلك؛ باستنباطه من حديث «يا أبا عمير؛ ما فعل النغير» أكثر من مئة وعشرين مسألة، وقيل: أقل من ذلك.. وفي القصة طول، ولم أقف عليها عند مَن ترجم

والقصد هنا هو تجلية تاريخ الفن في أبرز صوره..

وبعد القرن الثالث وفي الرابع تحديدا برز فن المستخرجات كفن أصيل يكاد يكون أعلىٰ ما يمكن استخدامه في شرح الحديث التحليلي في زمنها، ولو نظرنا إلىٰ أعظم كتب الشروحات كـ«فتح الباري» لم نجدها مستغنية عن كتب المستخرجات في بيان وتفصيل أي معضلة في إسناد أو متن، ولا يعني وجود المستخرجات عدم وجود نصيب لعلوم أخرىٰ تستخدم في شرح الحديث التحليلي، بل وجد ذلك في مختلف الحديث كموسوعة الإمام أبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) في كتابه «شرح مشكل الآثار»، و«دلائل غريب الحديث» لقاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت: ٣٠٢هـ) وغيرها من الكتب في شروح الحديث وبيان غريبه ومعناه، ولقد أضحىٰ أئمة في القرن

=

للإمام الشافعي أو الإمام أحمد رحمهما الله، وليس لها ذكر في كتب الشروح لهذا الحديث، وهو أولىٰ أن يُذكر فيها، ولعله لما فيها من بطلان! حيث أن الشافعي توفي (٢٠٤) وأحمد لم يتزوج إلا بعد الأربعين؛ ففي مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص: ٧٢): قال أبو بكر المروذي قال لي أبو عبد الله أحمد بن حنبل: «ما تزوجت إلا بعد الأربعين». قلت: وكان مولده سنة (١٦٤هـ) فيكون زواجه بعد (٢٠٤هـ)، ولم يرزق الإمام أحمد بنتا إلا من جارية تسّرىٰ بها بعد زواجه من أم صالح التي ماتت ثم تزوج بأم عبد الله ثم تسرّىٰ بجاريته هذه واسمها "حُسْن" فأنجبت له: أم علي - واسمها زينب- وليس لأحمد بنت سواها، فلعل ذلك كان بعد عقود من وفاة الشافعي، فلا شكّ ببطلان القصة! يُنظر: «مناقب الإمام أحمد» ص(٤٠٦).

الرابع يتنافسون في إزالة ما أشكل في معنىٰ حديث أو بدفع موهم تعارض الأحاديث، وكان الإمام ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ) من أعلم الناس في هذا العلم، وكان يقول: «ليس ثمّ حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئًا من ذلك فليأتني به، لأؤلّف له بينهما»[١]. ولم ينقضِ هذا القرن حتىٰ كتب الإمام حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ) شرحا لبعض دواوين السنة فشرح صحيح البخاري بـ«أعلام الحديث»، وسنن أبي داود بـ«معالم السنن»، كما أنه كتب في غريب الحديث، لكن شرحاه لم يكونا موسعين كما هو حال الشروح لمن جاء بعده.. واستمر الأمر في تطور حتىٰ جاء في القرن السادس الإمام أبو بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، وفي رأيي أن هذا الإمام وضع معالم الشرح التحليلي في شرحه لجامع الترمذي، وذكر منهجه الذي سيتخذه في شرحه لهذا الجامع حيث يقول في كيفية شرحه المسمىٰ «عارضة الأحوذي»: «نحن سنورد فيه إن شاء الله بحسب العارضة قولا في الإسناد والرجال والغريب وفنا من النحو والتوحيد والأحكام والآداب ونكتا من الحكم وإشارات إلىٰ المصالح... فمن أي فنٍ كان من العلوم وجد مقصده في منصبه..»[٢].

ثم جاءت كتب الشروح علىٰ هذا المعنىٰ في هذا القرن وما بعده من السابع والثامن والتاسع، ويتفوق بعض الشُّرَّاح علىٰ بعض بما فضل الله بعضهم علىٰ

(١) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص(١٧٥).

(٢) «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي» (١/ ٦).

بعض في العلم درجات، ويقوىٰ في بعضهم جانب أو جوانب في علوم لا يبلغها آخرون، واشتهرت الشروح للحديث الواحد -تبعا لشروح المصنفات- وربما توارد العلماء علىٰ شرح الحديث الواحد كحديث أم زرع: فقد شرحه القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) وسماه «بغية الرائد لما تضمنه حديث: أم زرع من الفوائد»[١]، وشرحه تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد المكي (ت: ٧٤٣هـ)، وسماه «مطرب السمع في شرح حديث أم زرع»[٢]، وغيرهما كثير من العلماء كتب في نفس الحديث سردهم الحافظ ابن حجر -في الفتح عند شرح حديث أم زرع الذي في البخاري- وقال عن شرح القاضي: «هو أجمعها وأوسعها وأخذ منه غالب الشُّرَّاح بعده»[٣].

أما موسوعات الشروح لأهم دواوين الحديث فمن أبرزها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ الفذ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، وكتاب «طرح التثريب في شرح التقريب» للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ) الذي شرح فيه كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» الذي جمعه بنفسه في أحاديث الأحكام من «الموطأ» و«مسند أحمد» و«الصحيحين» و«السنن الأربعة» و«سنن ابن ماجه» و«المستدرك» للحاكم، وحذف الإسناد واكتفىٰ بذكر الصحابي الذي روىٰ الحديث، ورتبه

(١) وقد طبع أكثر من طبعة، أحدها بالمغرب بوزارة الأوقاف المغربية (عام ١٩٩٥م).

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٧١٨).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٢٥٦)، ونحوه قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٣٩).

علىٰ أبواب الفقه ثم بدأ بشرحه في طرح التثريب شرحا حديثيا وفقهيا إلىٰ نصف الكتاب تقريبا ولم يكمله فأتمه ابنه الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، والشرح غاية في الترتيب لمسائله رواية ودراية فهو أبرز مثال في شرح الحديث التحليلي، وعلىٰ أثره يأتي «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، و«عمدة القاري» للعلامة بدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ) كلاهما في شرح صحيح البخاري، وعندهما يجزم الباحث أن شرح الحديث التحليلي واضح المعالم، ومن جاء بعد هذه المصنفات لابن رجب حتىٰ العيني إنما يقتفي أثرهم فمقل ومستكثر.

ويمكن إجمال مراحل هذا الفن بالآتي:

الأولىٰ: الشرح بحسب الاحتياج (عصر النبوة والصحابة والتابعين).

الثاني: الأسس الرمزية ذات العلاقة (حين بدأ التصنيف كموطأ مالك وكتاب الرسالة ومختلف الحديث للشافعي وتراجم الأئمة في جوامعهم ومصنفاتهم).

الثالثة: التوسع في جوانب خاصة بالتصنيف (كغريب الحديث ومشكل الحديث ومختلفة والشروح غير الموسعة).

الرابعة: الشمولية والتفصيل في التحليل رواية ودراية (وهذا في الشروح الموسعة كـ«فتح الباري» لابن حجر وغيره مما ذُكر).